شؤون فلسطينية

العدد 282، شتاء 2020

أفريقيا والقضية الفلسطينية

شؤون فلسطينية
ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

مركز الأبحاث
Research Center

www.prc.ps
+970-2-2966228
INFO@PRC.PS

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

شؤون فلسطينية العدد 282، 2020 شتاء

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 282- شتاء 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم
أ. صقر أبو فخر

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9702966228 +
email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
e-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
2021

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيـــة 5

ملف العدد

حول تجربتي الأفريقية
حلمـــي شـــعراوي 8

الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل.. سد النهضة نموذجاً
نجلاء مرعي 12

تحولات المواقف الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية (2010-2020)
دول غرب أفريقيا نموذجاً
أميـرة محمـد عبـد الحليـم 30

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه كينيا (الدوافع ومجالات التعاون)
وديـع أبـو سـنينة 47

العلاقات الإسرائيلية- التشادية نموذجاً للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا
رانيـا مكـرم 64

فلسطين ومؤسسة الاتحاد الأفريقي
سـامي صبـري عبـد القـوي 77

التطبيع السوداني الإسرائيلي وأثره على مسار القضية الفلسطينية
فاطمـة عمـر العاقـب علـي 95

أنثولوجيا

الشـهيد كمـال عـدوان إلـى الإخـوة الأفريقيـين رسـالة مـن حركـة "فتـح" 110

الانتفاضة الأولى تعود "أدبياً" في 2020
يامـن نوبانـي 115

دراسات تاريخية

العلاقات الفلسطينية الأفريقية: المسارات والمآلات
كـرم قـرط 124

مقابلة العدد

«شؤون فلسطينية» تستضيف وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا "ناليدي باندور" 144

صورة قلمية

طارق الأفريقي النضال العالمي من أجل فلسطين.. السير المبتورة، تشظي الإقليم
علي موسى 159

مراجعات

..... 165

وثائق

..... 212

مساعد تحرير
مرح خلف

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

أفريقيا والقضية الفلسطينية

تزامن صعود الثورة الفلسطينية المعاصرة مع كفاح أفريقيا بدولها وفكرها الجامع للتحرر والحصول على الاستقلال وتقرير المصير، وشكل سياق الظلم الاستعماري مساحة التقاء بين الفكر السياسي والرأي العام الأفريقي من جهة، والقضية الفلسطينية من جهة أخرى. وكما يتضح في هذا العدد، كان لمكتب فلسطين في الجزائر، في النصف الأول من الستينيات، دور في بدء العلاقة بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية وأفريقيا، وهو ما تعزز في ظل مركزية مصر في قيادة القارة ودعمها لفلسطين من خلال دبلوماسيتها وتأثيرها القاري، خاصة بعد احتلال إسرائيل أراضي مصرية- أفريقية عام 1967، واتخاذ قرار قارّي بقطع العلاقات مع إسرائيل بشكل كامل. كما لعبت أنظمة عربية، ولو في مراحل معينة، دوراً في توطيد العلاقة الفلسطينية الأفريقية، كما حصل في زمن الزعيم الليبي السابق معمر القذافي.

لكن القارة الأفريقية شهدت وتشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية انعكست على علاقات دولها ومصفوفة تحالفاتها الفردية والجمعية، خصوصاً مع تراجع خطاب حركات التحرر عالمياً، إذ شهد العقدان الأخيران تغلغلاً إسرائيلياً في أفريقيا عبر المداخل الأمنية- العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، وعبر دبلوماسية تنمية مُحكَمة. وبالتوازي، تراجع التأثير العربي في عمق القارة، وبشكل مؤثر بعد العام 2011 وانغماس الدول العربية في شمال أفريقيا بارتدادات التحولات السياسية الداخلية على حساب الدبلوماسية القارية، كما دخل لاعبون جدد على الفضاء الاقتصادي والسياسي القاري.

بالمقابل، تحاول الدبلوماسية الفلسطينية بشكل حثيث مجابهة هذه الهزات عبر الدبلوماسية المباشرة، ودبلوماسية التنمية، التي تمأسست مع تأسيس وكالة التنمية الفلسطينية عام 2016، ومن خلال تحالفات مع دول قارية مؤثرة، أهمها جنوب أفريقيا، وهذا ما حافظ على حد أدنى

من الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية، خاصة في الأمم المتحدة، حيث تشكل القارة الكتلة التصويتية الأكبر في العالم.

يحاول هذا العدد من «شؤون فلسطينية» قراءة خارطة التحولات والتفاعلات التي تمر بها القارة على مستويات الدعم للقضية الفلسطينية، والعلاقات العربية الأفريقية، والتغلغل الإسرائيلي وارتداداته الجيوسياسية المتصلة، ويضم ملف العدد سبعة مقالات تعالج هذه المواضيع.

يقدم الخبير المصري في الشأن الأفريقي حلمي شعراوي في مقال له على رأس ملف العدد خلاصة تجربته في فهم أفريقيا وتحولاتها، ويذهب الباحث المختص في الشأن الأفريقي سامي صبري للبحث في منظومة صنع القرار دخل مؤسسة الاتحاد الأفريقي، فيما تبحث أستاذة الدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة نجلاء مرعي في أزمة سد النهضة والدور الإسرائيلي فيها وارتدادات هذه الأزمة على الأمن القومي العربي، أما الخبيرة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية أميرة عبد الحليم، فترصد تحولات مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية من خلال نموذج غرب أفريقيا، ويذهب الباحث وديع أبو سنينة إلى دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه كينيا، وترصد الباحثة في مركز الأهرام رانيا مكرم التغلغل الإسرائيلي في القارة من خلال النموذج التشادي، أما أستاذة العلوم السياسية السودانية فاطمة العاقب، فتقدم قراءة للتطبيع السوداني الإسرائيلي كنموذج للتغلغل الإسرائيلي عبر المدخل الاقتصادي.

وارتباطاً بملف العدد، ضم باب أنثولوجيا كلمة حركة فتح في المهرجان الأفريقي الأول الذي عقد بالجزائر عام 1969، التي تلاها رئيس الوفد الشهيد كمال عدوان.

في باب أنثولوجيا أيضاً، ولكن في موضوع آخر مختلف عن ملف العدد، يقدّم الكاتب والباحث يامن النوباني مجموعة من الإنتاجات الأدبية والبحثية التي صدرت مؤخراً وتناولت موضوع الانتفاضة الأولى.

في باب دراسة تاريخية، يقدم الباحث كريم قرط دراسة بانورامية لتاريخ وتحولات العلاقات الفلسطينية الأفريقية منذ النكبة وحتى اليوم.

ويستضيف هذا العدد وزيرة العلاقات الدولية والتعاون الجنوب أفريقية «ناليدي باندور» في مقابلة خاصة، للاطلاع على موقع جنوب أفريقيا في السياسة القارية تجاه القضية الفلسطينية، والتحولات والتحديات التي تشهدها السياسة الخارجية الجنوب أفريقية، خاصة بما يتصل بالمسألة الفلسطينية.

تضمن باب «صورة قلمية» أيضاً قراءة في سيرة تربط فلسطين بأفريقيا من خلال تناول المناضل الراحل طارق الأفريقي، الذي قاتل ودافع عن فلسطين في العام 1948، يقدمها الباحث علي موسى.

وأخيراً، يقدم هذا العدد قراءات موسعة وهامة لكتب ودراسات صدرت مؤخراً وتتصل بالشأن الفلسطيني، فيضم ثلاث مراجعات موسعة لكتاب «القدس: التاريخ الحقيقي» لكاتبه أحمد دبش ويراجعه الباحث حسام أبو النصر، وكتاب «دروز في زمن الغفلة» لكاتبه قيس ماضي فرو ويراجعه الباحث حذيفة حامد، وكتاب «المثقف الفلسطيني ورهانات الحداثة» لكاتبه ماهر الشريف ويراجعه الباحث عوني فارس، إلى جانب مراجعات قصيرة لعدد من أحدث الإصدارات ذات الصلة تراجعها الباحثة رنيم العزة.

دراسات تاريخية

العلاقات الفلسطينية الأفريقية: المسارات والمآلات

كريم قرط *

كانت هناك أسباب كثيرة للموقف الأفريقي غير الداعم للقضية الفلسطينية وللعرب بشكل جاد حتى العام 1967، منها، التأثير الغربي على الدول الأفريقية التي كانت حديثة عهد بالاستقلال وما زال للقوى الاستعمارية نفوذ لديها، وكذلك سياسة الانفتاح والدعم الإسرائيلي للدول الأفريقية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية من خلال وكالة التعاون (Mashav)، وضعف إمكانيات وقدرات التأثير العربية، ومن ضمنها الفلسطينية، على الدول الأفريقية.

ولكن الموقف الأفريقي بدأ بالتحول لمصلحة القضية الفلسطينية منذ بداية عقد السبعينيات، الذي شهد عدة تغييرات تتعلق بالدول العربية، وبمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالدول الأفريقية، التي انعكست على تطور الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية، وتوسع الدبلوماسية الفلسطينية في أفريقيا، مقابل تراجع أو انحسار الوجود الدبلوماسي الإسرائيلي في أفريقيا.

تحظى العلاقات الدبلوماسية الفلسطينية مع أفريقيا على مستوى الاتحاد الأفريقي ومستوى العلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية بأهمية متزايدة في الإستراتيجية الفلسطينية، لما مثلته وتمثله هذه العلاقات من رصيد ودعم للقضية الفلسطينية في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية. فأفريقيا، بشكل عام، تعد من أبرز مناصري الحقوق الفلسطينية، وأكثرهم انحيازاً لفلسطين في إطار الصراع مع إسرائيل.

إلا أن العلاقات الفلسطينية الأفريقية لم تكن على نفس الوتيرة دائماً، فتتبع نشوء وتطور تلك العلاقات يظهر أنها مرت بمراحل غياب تام أو فتور، ومراحل زخم واندفاع، ومراحل اعتدال وموازنة أفريقية بين علاقاتها مع فلسطين من جهة وعلاقاتها مع إسرائيل من جهة أخرى. وقد حكمت كل مرحلة مجموعة من الظروف والعوامل الدولية والإقليمية والداخلية الخاصة بكل طرف، حيث كانت العلاقات الأفريقية الفلسطينية

* منتسب لبرنامج الزمالة البحثية في الشأن الفلسطيني- مركز الأبحاث

تأتي انعكاساً لجمل تلك الظروف والعوامل. ومع ذلك، فهذا لا يلغي البعد الأخلاقي والمبدئي الذي حكم المواقف الأفريقية من القضية الفلسطينية، التي ما زالت تتجلى حتى اليوم بصور وأنماط مختلفة.

وقد كان للدبلوماسية الفلسطينية بأشكالها المتعددة، سواء عبر منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الوطنية الفلسطينية، دور مهم في تأسيس وتطوير تلك العلاقات. ولكن الأمر المهم الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان، هو أن الدبلوماسية لا تعمل وحدها ولا توجد في فراغ، بل هي متأثرة بمجمل الظروف والعوامل المحيطة بها، وهي فوق ذلك متأثرة بقدرات وإمكانيات وموارد الأطراف ومصالحهم وأهدافهم. فالدبلوماسية يمكن أن توصف بأنها «بنية فوقية» تمثل انعكاساً لـ«البنية التحتية» للدولة أو المنظمة، وليست هذه البنية التحية سوى ما تحوزه الدولة من أوراق قوة وأدوات تأثير على الطرف أو الأطراف الآخرين.

كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن أفريقيا؛ أن أفريقيا ليست كياناً واحداً، ومع وجود الاتحاد الأفريقي، بل إن أفريقيا قارة تتكون من 56 دولة مستقلة ولها مواقفها وسياستها الخارجية الخاصة، التي تتعارض أحياناً مع سياسة الاتحاد الأفريقي. ولذلك، فإن الحديث عن العلاقات والدبلوماسية مع أفريقيا يجب أن يأخذ العلاقات على مستوى الاتحاد ومستوى الدول منفردة في الحسبان، لا أن يتم التعامل مع أفريقيا على أنها كتلة صماء.

والملاحظ أن الفلسطينيين والعرب بشكل عام يجب أن يهتموا أكثر بجارتهم أفريقيا، حتى على المستوى البحثي والأكاديمي، فجل اهتمام الأبحاث ينصب على العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وروسيا أو الاتحاد السوفييتي سابقاً، ولا تحتل مسألة العلاقات والدبلوماسية الفلسطينية الأفريقية إلا هامشاً، ولا تحتل أفريقيا أهمية سياسية ودبلوماسية وحتى بحثية، إلا عند الشعور بتطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، التي تكون في العادة على حساب العلاقات العربية والفلسطينية معها. فهناك الكثير من الأبحاث والدراسات، مثلاً، التي تناقش العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، وعودة تلك العلاقات بعد انقطاعها في السبعينيات، وكأن هناك حالة تجاهل لأفريقيا عربياً لا يتضح أثرها إلا بعد أن تكون العلاقات الإسرائيلية قد تطورت وتعززت مع أفريقيا، فتتم العودة ساعتها للسؤال والبحث عن سبب تراجع العلاقات العربية الأفريقية، وتطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية.

انعكس هذا الأمر بشكل واضح على الدبلوماسية الفلسطينية في علاقاتها مع الدول الأفريقية، فقد تأثرت تلك العلاقات، صعوداً وهبوطاً، بجملة من المتغيرات الفلسطينية والعربية. ومن المهم التشديد هنا على «العربية»؛ لأن الدبلوماسية الفلسطينية منفردة لن تكون ذات أثر فعال، بحكم افتقار فلسطين للموارد والإمكانيات، كونها ما زالت في مرحلة التحرر الوطني والصراع مع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

وعليه، فإن دراسة الدبلوماسية الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية الأفريقية تتطلب دراسة المراحل التاريخية لهذه العلاقات والعوامل الدولية والإقليمية والداخلية المؤثرة فيها، ومساراتها ومآلاتها التي وصلت إليها في المرحلة الحالية.

أفريقيا والقضية الفلسطينية حتى بداية السبعينيات

كانت إسرائيل سباقة على الدول العربية مجتمعة في إقامة العلاقات الدبلوماسية والتعاون مع الدول الأفريقية منذ بداية نشأتها عام 1948، حيث كانت ليبيريا ثالث دولة تعترف بإسرائيل بعد إعلان قيامها، وقد استطاعت إسرائيل أن تفتح سفارات لها في 30 دولة أفريقية قبل العام 1967، بمعنى أن الدول التي لم تستطع أن تقيم علاقات معها هي الدول العربية والإسلامية في أفريقيا ومستعمرات البرتغال التي كانت لا تزال خاضعة للاستعمار في تلك المرحلة[1].

في المقابل، فشلت الدول العربية، في تلك الفترة، في الحصول على تأييد لفظي معنوي من الدول الأفريقية لقضية العرب في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث كانت جميع المحاولات والجهود التي تبذلها الدول العربية لمحاولة إدراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية تقابل بالتحفظات من الدول الأفريقية غير العربية. وكان الرأي السائد في القارة هو أن فلسطين ليست بلداً أفريقياً، وأن قضية فلسطين تبعاً لذلك ليست قضية أفريقية، بل هي قضية أقحمت على القارة بدون مبرر حقيقي[2]، فقد رفضت معظم الدول الأفريقية المشارِكة في المؤتمر الأول للبلاد المستقلة، الذي عقد في غانا عام 1958؛ مقترح الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بوصف إسرائيل بالعنصرية والإمبريالية أسوة بغيرها من الدول الاستعمارية التي أدانها المؤتمر، مع أنه دعا إلى إيجاد حل سريع وعادل لقضية فلسطين[3]. واستمر الحال على هذا المنوال

بعد نشأة منظمة الوحدة الأفريقية، التي خلت مؤتمرات القمة الثلاثة الأولى لها (1964، 1965، 1966) من أي ذكر أو إشارة للقضية الفلسطينية[4].

وكما هو ملاحظ، فقد كانت الدول العربية، وخصوصاً مصر، هي التي تتولى إثارة القضية الفلسطينية لدى الدول الأفريقية وفي أروقة منظمة الوحدة الأفريقية، إذ لم يكن حينها للفلسطينيين كيان سياسي يمثلهم ويحمل قضيتهم، وحتى بعد نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، لم يتغير الأمر كثيراً، ولم تشارك المنظمة في أي مؤتمر من مؤتمرات القمة الأفريقية.

وحتى بعد حرب 1967، واحتلال إسرائيل ما تبقى من فلسطين والجولان السوري وسيناء المصرية، لم يتغير الموقف الأفريقي كثيراً تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام. فبعد تلك الحرب، لم تتخذ منظمة الوحدة الأفريقية موقفاً مؤيداً للعرب بشكل كامل، فانقسمت الدول الأفريقية بين تأييد الجانب العربي والعزوف كليّاً عن إقحام أفريقيا في المشكلات التي يثيرها الصراع العربي- الإسرائيلي. وحتى عندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقي، بعد شهرين من الحرب فقط، في الكونغو الديمقراطي في سبتمبر 1967، لم يدرج العدوان الإسرائيلي في جدول أعمال المؤتمر. واكتفى رؤساء دول الحكومات الأفريقية بإصدار إعلان أعربوا فيه عن قلقهم إزاء الموقف الخطر الذي يسود مصر، وهي بلد أفريقي تحتل جزءا من أراضيه قوة أجنبية، وأعربوا عن تعاطفهم مع مصر، وقرروا السعي داخل الأمم المتحدة كي يتم الجلاء الإسرائيلي عن أراضيها[5].

وطوال السنوات الأربع التي تلت الحرب حتى عام 1971، لم تستطع الدول العربية إدراج القضية الفلسطينية ضمن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية[6]، مع أن منظمة التحرير الفلسطينية كان قد مضى على إنشائها عدة أعوام تحولت خلالها لمنظمة ثورية تنتهج الكفاح المسلح لتحرير أرضها، مثلها مثل غيرها من الدول الأفريقية التي كانت لا تزال خاضعة للاستعمار بمختلف أشكاله.

ولا يمكن القول إن منظمة التحرير كانت في تلك الفترة قد أهملت العمل الدبلوماسي وتركت للدول العربية مهمة تمثيلها والدفاع عن القضية الفلسطينية، بل كان لديها تصور آخر للعمل الدبلوماسي، حيث يرى علي فياض أن الدبلوماسية الفلسطينية في بدايتها، بعد هيمنة فصائل

الثورة الفلسطينية على منظمة التحرير الفلسطينية، كانت عبارة عن «دبلوماسية ثورية» تهدف إلى كسب الحلفاء والأصدقاء والمناصرين على الساحة الدولية، وذلك انطلاقاً من مبادئ الكفاح المسلح الذي كان يُنظر إليه على أنه «خيار إستراتيجي وليس تكتيكاً»، فلم يكن للدبلوماسية التقليدية القائمة على حل المشكلات والنزاعات الدولية بالطرق السلمية مكان في الساحة الفلسطينية خلال تلك الفترة، التي انصب العمل الدبلوماسي إبّانها في خدمة الكفاح المسلح وتوفير الدعم العسكري والمادي والإعلامي له[7]، وهذا ما جعلها تركز في علاقاتها على القوى الثورية كالصين الشعبية[8].

كانت هناك أسباب كثيرة للموقف الأفريقي غير الداعم للقضية الفلسطينية وللعرب بشكل جاد في تلك الفترة، ومنها، التأثير الغربي على الدول الأفريقية التي كانت حديثة عهد بالاستقلال وما زال للقوى الاستعمارية نفوذ لديها، حيث وظفت الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، نفوذها لدى الدول الأفريقية لتقديم إسرائيل للقارة وتمهيد الطريق أمامها لبناء العلاقات مع الدول الأفريقية[9]. وكذلك سياسة الانفتاح والدعم الإسرائيلي للدول الأفريقية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كتقديم القروض المالية للدول الأفريقية وتنفيذ العديد من المشاريع فيها من خلال الشركات الإسرائيلية، وخصوصا شركة سوليل بونيه، وتقديم الخبرات والتدريب للدول الأفريقية، واستقدام الطلاب الأفارقة للدراسة والتدرب في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية[10]. مقابل غياب الدور العربي الفاعل والمؤثر على الدول الأفريقية، ما ترك المجال لإسرائيل للتغلغل في القارة[11].

ولكن الموقف الأفريقي بدأ بالتحول لمصلحة القضية الفلسطينية منذ بداية عقد السبعينيات، الذي شهد عدة تغيرات تتعلق بالدول العربية، وبمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالدول الأفريقية التي انعكست على تطور الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية، وتوسع الدبلوماسية الفلسطينية في أفريقيا مقابل تراجع أو انحسار الوجود الدبلوماسي الإسرائيلي في أفريقيا.

عقد السبعينيات: سنوات الانحياز الأفريقي للعرب والقضية الفلسطينية

لم يتغير الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي، وقد كان لهذا التغير في الموقف المنحاز للعرب عدة أسباب وعوامل، ربما يكون احتلال إسرائيل لجزء من أراضي دولة أفريقية، أي شبه جزيرة سيناء المصرية، أقلها تأثيراً. فالموقف الأفريقي لم يتغير مباشرة عقب احتلال إسرائيل لسيناء عام 1967، كما مر آنفاً، ولكن منذ العام 1971 بدأ التغيير الجذري في الحدوث على مستوى الدول ومستوى منظمة الوحدة الأفريقية.

في تلك الفترة، أدركت الدول الأفريقية محدودية المساعدة التي تقدمها إسرائيل للدول الأفريقية، وخصوصاً إذا ما قورنت بالقدرات والفوائض المالية العربية المتأتية من عوائد النفط، وثقل منظمة الأوبك التي منها عدد من الدول العربية مثل الجزائر وليبيا في أفريقيا. ومن جانب آخر، ساهم الدور الذي لعبته إسرائيل في دعم الحركات الانفصالية في بيافرا وجنوب السودان والعلاقة بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، في تغير الموقف وتحفيز الدول الأفريقية على قطع علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل[12].

كما أن انحياز أفريقيا للعرب في الصراع العربي الإسرائيلي جاء نتيجة، ومتأثراً بانحياز العرب لأفريقيا. ففي قمة الجزائر للحوار بين الدول العربية والأفريقية عام 1973، أبدى العرب وقوفهم وانحيازهم لأفريقيا، ونتج عن القمة بيان أصدره الرؤساء والملوك العرب، تضمن العناصر التالية: تعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في أفريقيا، ومقاطعة عربية كاملة للنظم الاستعمارية والعنصرية في أفريقيا، واتخاذ إجراءات لمواصلة التموين الطبيعي للبلدان الأفريقية بالبترول العربي، ودعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي العربي الأفريقي، وإنشاء بنك عربي للتنمية في أفريقيا، وتقديم معونات فورية لحركات التحرر الأفريقية[13].

بدأ التحول في الموقف الأفريقي في مؤتمر القمة الأفريقي السابع الذي عقد في أديس أبابا 1971، وصدر عنه قرار طالب بالقيام بإجراءات دبلوماسية معينة من جانب المنظمة لدعم الموقف المصري في قضية سيناء، حيث لم يعد الموقف الأفريقي مجرد تعاطف وتأييد، بل أصبح موقف تفاعل دبلوماسي. ودعا القرار إلى انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً من الأراضي العربية إلى خطوط الخامس من حزيران 1967، ودعا إلى

تنفيذ القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن. ونتج عن القرار تشكيل لجنة الحكماء المكونة من أربعة رؤساء أفارقة لمحاولة التوصل لحل بين مصر وإسرائيل[14].

وإلى ذلك، فقد جاء التطور المهم في الموقف الأفريقي تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في المؤتمر العاشر لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1973 الذي اتخذ عدة قرارات، من أهمها:

- جميع التغييرات التي تدخلها إسرائيل على الأراضي العربية باطلة.
- الاعتراف واحترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.
- على الدول الأعضاء أن تبادر لإزالة العدوان، وأن تتخذ أي إجراءات سياسية أو اقتصادية مناسبة، بصورة منفردة أو جماعية، لصد ذلك العدوان.

وفي هذا المؤتمر، تم الحديث لأول مرة عن الحقوق الفلسطينية بشكل مباشر من قبل منظمة الوحدة الأفريقية[15]. وفي الدورة الحادية عشرة للقمة الأفريقية التي عقدت في الصومال عام 1974، بعد حرب 1973، أعادت منظمة الوحدة الأفريقية التأكيد والاعتراف بالحقوق غير المنقوصة للشعب الفلسطيني. وأعلنت أن تحقيق السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط يقوم على ثلاثة أسس، وهي: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967، وتحرير مدينة القدس العربية، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير[16]. وأوصت منظمة الوحدة الأفريقية في تلك القمة الدول الأعضاء فيها بتقديم الدعم والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في نضالها من أجل وجود الشعب الفلسطيني. وتعتبر هذه التوصية بهذه الصيغة إنجازاً دبلوماسياً مهماً لمنظمة التحرير الفلسطينية، فهذه التوصية عبارة عن اعتراف بأنها هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقد سبقت منظمة الوحدة الأفريقية جامعة الدول العربية في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بهذه الصفة[17].

وقد جاء الموقف الأفريقي الأهم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في القمة العربية الأفريقية المشتركة الأولى في القاهرة عام 1977، التي صدرت عنها مجموعة من القرارات الداعمة للموقف العربي في الصراع مع إسرائيل، والمؤكدة على الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني

وقضيته. وجاء في تلك القرارات:

- إدانة التعاون بين البرتغال وجنوب أفريقيا وإسرائيل، واعتبار هذا التعاون يشكل تهديداً لأمن القارة.
- إعادة التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وشرعية نضاله.
- التوصية بالإبقاء على قطع العلاقات مع إسرائيل لحين انسحابها من الأراضي المحتلة كافة، ولحين استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية المشروعة كافة.
- الدعوة لفرض حظر اقتصادي وخاصة في مجال النفط لإسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال[18].

ارتبطت هذه التحولات في الموقف الأفريقي مع تحولات في إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية النضالية ونظرتها لدور الدبلوماسية في الإستراتيجية النضالية، حيث يرى علي فياض، أنه منذ بداية السبعينيات، تغيرت وظيفة طبيعة الدبلوماسية الفلسطينية، وذلك نتيجة الانتقال من مرحلة «المثالية الثورية» إلى «الواقعية الثورية». وقد كانت هذه الفترة تتمحور حول هدفين، وهما: «إبقاء البندقية الفلسطينية مشرعة»، و«إبقاء منظمة التحرير الفلسطينية حية سياسياً». وجاءت الدبلوماسية الفلسطينية خدمة لهذين الهدفين، حيث استدعت هذه المرحلة إقامة المؤسسة الدبلوماسية الجديدة برعاية «الدائرة السياسية» للمنظمة، بدعم عربي مالي وسياسي واسع. فتوسعت المنظمة في إقامة الممثليات وفتح المكاتب الخارجية على أوسع نطاق. وأصبح الخطاب السياسي أكثر اعتدالاً ومسؤولية أمام القوى العربية والدولية الداعمة[19].

وقد توجهت منظمة التحرير الفلسطينية لبناء علاقاتها مع الدول الأفريقية وتنفيذ برامج ومشاريع تعاون اقتصادية مع العديد من الدول الأفريقية بدعم من الدول العربية وموقفها المنحاز للقضايا الأفريقية، واستخدمت في سياستها هذه مؤسسة «صامد» التي قامت بتنفيذ العديد من المشاريع في الدول الأفريقية.

وقد مارست منظمة التحرير دوراً في التأثير على الدول العربية لتأمين الدعم الاقتصادي للدول الأفريقية. يقول أحمد قريع في هذا الإطار: «مارست منظمة التحرير الفلسطينية دوراً مهماً لدى العديد من الدول العربية الشقيقة، وبخاصة الدول النفطية، وصناديق التنمية العربية والإسلامية، من أجل تقديم الدعم المادي والتقني لدول القارة الأفريقية

وشعوبها، وحركات التحرر فيها. وقد كان لمنظمة التحرير الفلسطينية تأثير كبير في هذا المجال، وذلك لما لها من دالّة ومكانة لدى الدول العربية الشقيقة، وبحكم كونها ممثلة في عضوية مجالس إدارة بنوك وصناديق التنمية العربية والأفريقية والإسلامية. فعلى سبيل المثال، كان للأخ ياسر عرفات دور رئيسي في المبادرة بإنشاء صندوق للمعونة لحركات التحرر الأفريقية، وكانت منظمة التحرير مساهماً في رأس ماله»[20].

كانت أهداف منظمة التحرير من علاقاتها الدبلوماسية ودعمها الاقتصادي -على قلة مواردها- للدول الأفريقية نابعة من وضع منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني تسعى لتحرير أرضها ضمن إمكانيات وموارد ومصادر تمويل محدودة، ولذلك سعت إلى توظيف تلك الموارد لضمان استمرارية وتعزيز المسيرة النضالية بسائر أشكالها السياسية والدبلوماسية والعسكرية والإعلامية، وكذلك لتعزيز مكانتها على الصعيد الدولي. والأهم من ذلك، أن يساهم هذا التعاون في قطع الطريق أمام إسرائيل ومشاريعها في التغلغل إلى دول القارة الأفريقية، وكشف مخاطره لها وسياسته الاستغلالية[21].

فيما يتعلق بالهدف الأخير، فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية تدرك الأهمية التنموية للقارة الأفريقية، خصوصاً أن إسرائيل تستغل مسألة التنمية لإنشاء وتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية. فمنذ العام 1958، قامت إسرائيل بإنشاء الوكالة الإسرائيلية للتعاون في التنمية الدولية، التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية، المعروفة اختصاراً بـ«ماشاف». وكان لهذه الوكالة الإسرائيلية دور في تعزيز العلاقات بينها وبين الدول الأفريقية[22].

لذلك، كان من الضروري أن تستخدم منظمة التحرير الفلسطينية الأدوات الاقتصادية، من تجارة وزراعة وصناعة في كسب الدول الأفريقية، وطرد الدبلوماسية الإسرائيلية من بعضها من خلال ذراعها الاقتصادية «مؤسسة صامد» بالتعاون مع الدول العربية[23]. وفي هذا الإطار، يقول أحمد قريع إن منظمة التحرير الفلسطينية «كلفت مؤسسة «صامد»، بصفتها المؤسسة الإنتاجية للثورة الفلسطينية، بإقامة جملة من المشاريع الاقتصادية، والزراعية، والتجارية، والإنشائية في عدد من الدول الأفريقية الصديقة بالرغم من ضآلة الجدوى الاقتصادية ومخاطر الاستثمار في تلك الدول، وصعوبة الحياة وتأمين متطلبات العمل فيها، فأقامت

العديد من هذه المشاريع في دول مختلفة، بعد أن تم توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وتقني مع هذه الدول»[24].

وقد أقامت مؤسسة «صامد»، مشاريع ومعارض ومكاتب تجارية في عدد من الدول الأفريقية، ساهمت في تأمين الاحتياجات الأساسية لهذه الدول من منتوجات «صامد»، ومن الأسواق العالمية، إضافة إلى عدد من المشاريع الصناعية الصغيرة، وبعض مكاتب الاستشارات الفنية، ومكاتب الإنشاءات[25]، وكذلك افتتاح عدد كبير من المتاجر ومزارع الطيور والفواكه، والتخطيط لبناء مطار في غينيا برأس مال عربي[26].

ويقول رشاد توام في بحثه حول التجربة الدبلوماسية الفلسطينية كحركة تحرر وطني، إن «من الملامح البارزة لاستعمال الأداة الاقتصادية في أفريقيا، هو حرص الرئيس عرفات على أن يصطحب معه، في زياراته إليها، مدير عام مؤسسة صامد، وعدداً من المستشارين الاقتصاديين، بالإضافة إلى أنه من بين عشرين فرعاً عالمياً لمؤسسة صامد، كان خمسة من فروعها في أفريقيا»[27].

ومن الدول الأفريقية التي نفذت منظمة التحرير أو خططت لتنفيذ مشاريع تعاون معها، الكونغو، وغينيا، والصومال، وتنزانيا، التي زارها الرئيس الراحل ياسر عرفات عام 1984 ووقع اتفاقية تعاون اقتصادي وعلمي وفني معها[28].

وإلى ذلك، فقد كانت أوغندا أول دولة أفريقية تقوم بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل منذ العام 1971، وتبع ذلك إصدار الرئيس الأوغندي عيدي أمين في أبريل 1972 قراراً يستعيض فيه عن 470 خبيراً إسرائيلياً بخبراء عرب، وهذا ما شجع الدول الأفريقية على قطع علاقاتها بإسرائيل[29].

وحول قطع أوغندا لعلاقاتها مع إسرائيل والاستعاضة عنها بعلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، يروي سليمان الشُرفا في مذكراته الصادرة حديثاً، وهو أحد مؤسسي حركة فتح وأحد أعمدة الدبلوماسية الفلسطينية في مرحلة منظمة التحرير الذي شغل منصب ممثل المنظمة في العراق ثم في ليبيا، كيف تم حدث افتتاح السفارة الفلسطينية في أوغندا، إذ تزامن تغير الحكم في ليبيا، بعد «ثورة الفاتح»، مع نهاية حكم ميلتون أوبوتي (1966-1971) على يد ضابط عسكري، قام بانقلاب، واسمه

عيدي أمين، الذي حكم البلاد في الأعوام (1971-1979). قام بزيارة إلى ليبيا، عام 1974، للتهنئة بثورة الفاتح، «وكما جرت العادة، كنت ضمن وفد استقباله. كان شخصاً ضخم البنية طويل القامة وذا شخصية قوية لافتة، وجلسنا معه في الغرفة ذاتها التي قابلنا فيها الرئيس اليوغسلافي، وتحدثنا كثيراً في أمور الساعة والأحداث السياسية، وكما حدث مع تيتو، انتقلت إلى الحديث عن العلاقات الفلسطينية الأوغندية مستفسراً منه كذلك عن الأوضاع في أوغندا، تحدثنا طويلاً، حتى أخبرنا أنه جمد السفارة الإسرائيلية لديهم، وأنه سيجعلها مكتباً لمنظمة التحرير الفلسطينية. فقلت له هذا ما ترجوه القيادة الفلسطينية، فأجابني أن هذا ما يخطط له بالفعل، وأنه ينتظر أن يحضر الفلسطينيون ويستلموا المكتب ويمارسوا عملهم في أوغندا»[30].

ويضيف الشرفا: «قلت له إن القيادة مثلما كلفتني أن أنقل التهنئة الأخوية بنجاح حركتكم، يتمنون عليكم السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بافتتاح مكتب لها في كمبالا، وممارسة عملها السياسي والدبلوماسي. فأجابني أن المكتب مزود بكافة الاحتياجات، وأوغندا تنتظر حضور العاملين المكلفين بالعمل فيه. فقلت له إننا في أقل من أسبوع سنكون في أوغندا لاستلام المكتب، وطلبت منه أن يتم ترتيب الأمور في المطار للسماح لوفد فلسطين بالدخول، فأجاب أن كل الأمور جاهزة»[31].

ويتابع الشرفا: «شكلنا وفداً فلسطينياً من الدكتور الطبيب تيسير بركات والدكتور المهندس محفوظ الريس وعضو اتحاد المهندسين يوسف صلاح والمترجم الأستاذ عز الدين السراج وأنا السفير سليمان الشرفا. وسافرنا حسب الاتفاق إلى كمبالا، لاستلام المكتب وبدء ممارسة العمل الدبلوماسي هناك. وصلنا بالفعل، وقابلنا الرئيس عيدي أمين. لدى استقباله لنا، قال أمين إنه يعرف بعض العادات العربية وثقافتنا، ومنها استقبال الضيف ثلاثة أيام قبل معرفة ما يريد وقبل الحديث، ولذلك، فنحن في ضيافته ثلاثة أيام، وبالفعل زرنا الكثير من المدن هناك، وأذكر منها مدينة اسمها جنجا، وقابلنا الكثير من الوفود. وبعد ثلاثة أيام، عدنا إلى الرئيس وقابلنا وزير الخارجية واصطحبنا معه إلى مكان السفارة الإسرائيلية سابقاً، وقال لنا باسم عيدي أمين، يتم تسليم هذه السفارة لمنظمة التحرير، واستلمنا المكتب وأرسلنا خالد الشيخ مثلاً هناك، وكان الشيخ مناضلاً آخر، ومارس عمله هناك سفيراً لفلسطين

في أوغندا، وهكذا أصبح لمنظمة التحرير مكتب رسمي وتمثيل دبلوماسي في أوغندا»[32].

ونتيجة للجهود العربية والفلسطينية، تبعت معظم الدول الأفريقية أوغندا، وقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ولم تبق لها في أفريقيا علاقات دبلوماسية سوى مع أربع دول صغيرة، ولكن سرعان ما قطعت هذه الدول علاقاتها مع إسرائيل فيما بعد[33].

وخلال فترة السبعينيات، أصبح هناك تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات وقمم منظمة الوحدة الأفريقية، فقد شارك جمال الصوراني في اجتماعات المجلس الوزاري الأفريقي 1975 في أديس أبابا، ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وألقى كلمة دعا فيها إلى توثيق العلاقات الفلسطينية الأفريقية من خلال إيجاد تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية في العواصم الأفريقية، ودعت الدول الأفريقية في ذلك الاجتماع منظمة التحرير للمشاركة في أعمال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الوزاري الأفريقي، ووجهت دعوة كذلك لرئيس منظمة التحرير للمشاركة في القمة الأفريقية القادمة[34].

وعلى أية حال، فإن الموقف الأفريقي المؤيد للقضية الفلسطينية لم يكن ثابتاً ومستقرّاً، فقد كانت تحدث بين الدول الأفريقية انقسامات في الرأي بين المؤيدين للقضية الفلسطينية والراغبين في الاهتمام بالشؤون الأفريقية، وليس أدل على ذلك من أن هناك خمس دول أفريقية عارضت قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز العنصري، الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975، فيما امتنعت اثنتا عشرة دولة أفريقية عن التصويت على القرار أيضاً[35].

ومع الانحياز الأفريقي للقضية الفلسطينية والموقف العربي من الصراع العربي الإسرائيلي، ومقاطعة الدول الأفريقية لإسرائيل، إلا أن الأمور سرعان ما أخذت في التغير في أواخر السبعينيات، وشهدت تلك الفترة تراجعاً في العلاقات العربية الأفريقية. وقد كان هذا التراجع في العلاقات عائداً لعدة أسباب، أهمها:

- ضعف القدرات المالية للدول العربية بسبب أزمة الأوبك وتفاقم الديون، وقد أدى ذلك إلى تراجع الدول العربية عن التزاماتها تجاه الدول الأفريقية.

- الانقسام في المواقف بين الدول العربية والدول الأفريقية، والانقسام حول السلام الإسرائيلي المصري، والمشاكل في جنوب السودان والصحراء الغربية، والنزاع بين موريتانيا والسنغال.
- ضعف وقلة قدرات منظمة التحرير الفلسطينية ودخولها في مشاكل مع بعض الدول العربية، وتأثرها بضعف الموقف العربي بشكل عام[36].
- عدم التزام العرب بكامل التزاماتهم تجاه أفريقيا فيما يتعلق بمقاطعة أنظمة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وروديسيا[37].

أثّر تراجع العلاقات العربية الأفريقية على الدبلوماسية الفلسطينية في أفريقيا، فالدول العربية كانت هي الداعم الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بتوفير الموارد والإمكانيات لها، وبالتأثير على الدول الأفريقية لمساندة القضية الفلسطينية. حيث يروي سليمان الشُرفا عن دور العقيد معمر القذافي في تعريفه على الزعماء والرؤساء وتقديمه لهم، فيقول: «كنت كثيراً ما أرافق معمر القذافي، وكنت كثيراً ما أجالسه، وكان يتحدث معي مطولاً، وبات اعتياديّاً، أن يرسل بطلبي عندما يستقبل ضيوفه الدوليين، ويعرفني عليهم. عرفني على رئيس أوغندا، عيدي أمين (1971-1979) عندما زاره، (...) وعلى مختار ولد دادا (1978-1960) الرئيس الأول لموريتانيا. كان القذافي حريصاً على أن أتواجد في كل هذه اللقاءات مع الضيوف الأجانب، وخصوصاً الرؤساء. كما حضرت معه قمة عدم الانحياز في لاهور في باكستان، والقمة الإسلامية في الطائف في السعودية»[38].

وفي المقابل، أثرت الخلافات العربية مع الدول الأفريقية على الدبلوماسية الفلسطينية، ويتطرق الشُرفا لهذه الحيثية في حديثه عن محاولة فتح مكتب لمنظمة التحرير في تشاد وكيف أثر سوء العلاقة بين تشاد وليبيا على عدم افتتاح ذلك المكتب في عهده. حيث يقول: «كان هناك شخص يدعى حسين حبري أقام في ليبيا وكان على خلاف مع المخابرات الليبية، أثناء نشاطه خارج بلاده وذلك قبل عودته عام 1978 وتوليه رئاسة الوزراء في بلده وقبل أن يقوم بانقلاب على الحكم في تشاد، عام 1982 وتوليه الحكم هناك. بعد التنسيق لفتح مكتب لنا في تشاد، قمنا بإرسال معتمد لنا من ليبيا، وقد رفض الحبري استقباله بسبب موقفه من النظام الليبي وخلافه معه، وهذا سبب الفشل في افتتاح مكتب لنا في تشاد»[39].

الثمانينيات: بداية العودة الإسرائيلية لأفريقيا

شهد عقد الثمانينيات عودة للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية بعد انقطاعها في السبعينيات. والأسباب التي ساهمت في هذ العودة كثيرة ومتعددة. فكما سلف ذكره، أدى عدم التزام العرب بتعهداتهم للدول الأفريقية ونشوب الخلافات بين الدول العربية والأفريقية إلى التراجع في العلاقات بين الطرفين.

إلا أن المتغيرات التي شهدتها تلك الفترة، على المستوى العربي والفلسطيني والأفريقي، أدت إلى تراجع أفريقيا عن موقفها المقاطع لإسرائيل. فقد أثر السلام المصري الإسرائيلي وتوقيع اتفاقية «كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل 1979 والانسحاب الإسرائيلي من سيناء، على موقف الدول الأفريقية المقاطعة لإسرائيل، التي قاطعتها في الأساس تضامناً مع العرب، وفي مقدمتهم مصر، التي كانت إسرائيل تحتل جزءاً من أرضها[40].

هذا بالإضافة إلى المشاكل والنزاعات بين الدول العربية الأفريقية وجيرانها الأفارقة، كالنزاع بين ليبيا وتشاد، والسودان وأثيوبيا، وقضية أريتريا، وقضية الصحراء الغربية، وقد كانت هذه المشاكل تسهم في ابتعاد الدول الأفريقية عن العرب. علاوة على ذلك، فقد كان للدعم الأميركي والغربي لإسرائيل دور في التأثير على الدول الأفريقية لعودة العلاقات مع إسرائيل[41]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات والخلافات على الساحة العربية أدت إلى تقليل اهتمام الدول العربية بالقضية الفلسطينية. فبعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، انقطعت العلاقات العربية والفلسطينية مع مصر التي كانت تشكل رافعة مهمة للدبلوماسية الفلسطينية. وتبع ذلك تراجع الاهتمام الجزائري والليبي بالقضية الفلسطينية لحساب القضايا الداخلية. وجاءت حربا الخليج الأولى والثانية لتزيدا الانقسام والتشتت العربي، وهو ما أدى إلى تراجع الاهتمام الخليجي والعربي عموماً بالقضية الفلسطينية، وكما هو معلوم، فدول الخليج، بحكم الفوائض المالية والإمكانيات الاقتصادية التي تملكها بفضل عوائد النفط، كانت من أهم داعمي منظمة التحرير الفلسطينية، وبتراجع الاهتمام الخليجي بالقضية الفلسطينية، تراجع الدعم الخليجي لمنظمة التحرير وتراجع تسخير الموارد الخليجية في خدمة القضية الفلسطينية[42].

هذا عدا عن تغير أولويات منظمة التحرير الفلسطينية وإستراتيجيتها ونظرتها لدور الدبلوماسية، فمنظمة التحرير أصبحت منشغلة في بناء علاقات دبلوماسية وتأمين اعتراف الدول الأوروبية والغربية بالدرجة الأولى بها[43]، وخصوصاً بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان واجتياح بيروت عام 1982. حيث يقول علي فياض: «استثمرت منظمة التحرير عملها الثوري في لبنان للحصول على الاعتراف الأميركي والأوروبي والإسرائيلي بها، ولكن ذلك الاستثمار كان مبنياً على قاعدة من الإنجازات الدبلوماسية تمثلت باعتراف الدول العربية مجتمعة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وقبول المنظمة عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية، وحصولها على اعتراف الدول الإسلامية والأفريقية ودول عدم الانحياز بها ككيان سياسي للفلسطينيين»[44].

بدأت عودة العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية الأفريقية عام 1982 بإعادة العلاقات بين إسرائيل ودولة زائير (الكونغو الديمقراطي). وحتى نهاية عقد الثمانينيات، تمكّنت إسرائيل من إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع ثماني دول أفريقية، وفتح ممثليات في العديد من الدول الأخرى، والحصول على وعود من دول أخرى باستئناف العلاقات[45].

لم تنقطع الدبلوماسية الفلسطينية في أفريقيا، حتى مع تطور العلاقات الأفريقية الإسرائيلية، وكانت في تلك الفترة قادرة على تحقيق إنجازات دبلوماسية مهمة على صعيد القارة الإفريقية، وعلى الحصول على تأييد الدول الأفريقية في المنظمات والمحافل الدولية. وقد بدأت منظمة التحرير في منتصف الثمانينيات بالاعتماد على جهودها الذاتية في تفعيل علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأفريقية، حيث اهتمت في توسيع علاقاتها مع الدول الأفريقية من خلال جمعيات الصداقة الفلسطينية-الأفريقية التي أنشأتها في عدة دول أفريقية، وكذلك من خلال الجولات والزيارات الرسمية للدول الأفريقية، إذ قام الرئيس الفلسطيني الراحل بجولتين في أفريقيا في عامي 1984 و1986 شملتا عدداً كبيراً من الدول الأفريقية، مثل السنغال وغينيا والغابون والكاميرون وتوغو وغيرها[46].

أدت الجولات والزيارات التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية إلى نتائج إيجابية، فنتج عنها افتتاح سفارات جديدة لمنظمة التحرير، وإبرام اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع عدد من الدول الأفريقية، وقطع الطرق على إسرائيل في عدد من الدول الأخرى[47].

ومع أن الدول الأفريقية حافظت على تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتبنت وجهة نظرها في التسوية السلمية، من خلال تأكيدها على المطالب الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، واستمرار إدانتها للسياسات الإسرائيلية؛ إلا أن عقد التسعينيات شهد مزيداً من التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا نتيجة التغيرات التي حصلت على صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي. فقد ازدادت وتيرة عودة العلاقات بين الدول الأفريقية وإسرائيل بعد توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية 1993 وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوقيع اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل 1994.

العلاقات الفلسطينية- الأفريقية الحالية: المحافظة والتعزيز

تولي منظمة التحرير الفلسطينية لعلاقاتها الدبلوماسية أهمية بالغة في هذه المرحلة من عمر القضية الفلسطينية، وذلك نابع من اعتماد المنظمة لإستراتيجية الحل السلمي القائم على المفاوضات لتحقيق الدولة الفلسطينية، وتدويل القضية الفلسطينية من خلال المنظمات والمحافل الدولية في حال تعثر إستراتيجية التسوية السلمية والمفاوضات.

وفي هذا الإطار، تمتعت الدول الأفريقية بأهمية بالغة لما تشكله من نصير وداعم لفلسطين في المحافل الدولية، إذ تمثل القارة الأفريقية قوة عددية (Numerical Force) وذخيرة في المواجهة في المحافل الدولية، حيث يبلغ عدد دول القارة 54 دولة، منها 45 دولة في الاتحاد الأفريقي[48].

وتدرك إسرائيل هذه الحقيقة، خصوصاً في ضوء أن الدول الأفريقية تميل لصالح التصويت للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ولذلك، تسعى لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية للتأثير على سلوكها التصويتي، بحيث إنه إذا لم تصوت الدول الأفريقية لصالح إسرائيل، فعلى الأقل تمتنع أو تتغيب عن التصويت، ما يضع حدّاً للدور الدبلوماسي الفلسطيني وإنجازاته التي حققها، ويحول دون استخدام الشرعية الدولية للاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية تحت الاحتلال[49].

ولكن الدبلوماسية الفلسطينية ما زالت قادرة على التأثير والحفاظ على علاقاتها مع الدول الأفريقية وتطويرها. فعقب القمة العربية الأفريقية الثالثة في الكويت 2013، أعلن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي عن أن عام 2014 سيكون عام التوجه للقارة الأفريقية من أجل تعزيز العلاقات السياسية التاريخية والثنائية مع كافة الدول الأفريقية، وأكد على استعداد فلسطين للمشاركة والمساهمة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والتنموية، التي اتفقت عليها الدول العربية والأفريقية، من خلال نقل التجربة والخبرات الفلسطينية في مجالي الزراعة والتكنولوجيا[50].

ولتحقيق ذلك الغرض، أنشأت فلسطين «الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي» (PICA) عام 2016، وهدف الوكالة هو أن تكون أداة دبلوماسية عامة لوزارة الخارجية الفلسطينية، تعمل على دعم وتكريس التعاون والتضامن مع الدول الشقيقة والصديقة، وتقديم الدعم للدول ذات الاحتياج بما يحقق مصالح دولة فلسطين والشعب الفلسطيني[51]. وتخصص PICA معظم نشاطها التنموي للدول الأفريقية، إذ حازت أفريقيا حتى عام 2018 على أربعة برامج تنموية من أصل سبعة نفذتها بيكا، استهدفت ساحل العاج وغينيا بيساو وموزمبيق وموريتانيا وجزر القمر وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا وبوركينا فاسو وجيبوتي وتوغو[52]. وتسعى فلسطين من وراء تقديم هذا الدعم إلى التأثير على الدول الأقل تأييداً لفلسطين مثل توغو وساحل العاج، وتدعيم العلاقات مع الدول الأفريقية الصديقة مثل السنغال[53].

ومع أن الموارد الفلسطينية محدودة، وخصوصاً في ظل تراجع المساعدات الخارجية لفلسطين، واقتطاع وإيقاف إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية المالية التي تجبيها نيابة عنها، وهو ما يجعلها في موقع ضعف أمام الدور الإسرائيلي الذي تقوم به إسرائيل في أفريقيا من خلال مؤسسة «ماشاف»، إلا أن فلسطين ما زالت تحافظ على مكانتها وعلاقاتها مع الدول الأفريقية.

ففلسطين تحظى بعضوية «دولة مراقب» في الاتحاد الأفريقي منذ العام 2013، وهو ما فشلت إسرائيل في الحصول عليه في محاولاتها المتكررة منذ العام 2002 وحتى اليوم. كما أن الدبلوماسية الفلسطينية أثبتت قدرتها على التأثير على الدول الأفريقية، وهذا ما تجلى في إلغاء القمة الأفريقية الإسرائيلية التي كان من المفروض أن تعقد في توغو عام 2017.

ولكن الضغوط العربية والفلسطينية أعاقت انعقاد هذه القمة. فقد خاطب الرئيس الفلسطيني قادة القارة الأفريقية في كلمته أمام القمة الثامنة والعشرين للاتحاد الأفريقي، وأكد أن علاقات أفريقيا بإسرائيل يجب ألا تؤثر على علاقاتها بفلسطين ودعمها لقضية فلسطين التي لا تزال بحاجة للدعم الأفريقي للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي[54].

وما زالت أفريقيا داعمة للقضية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، حتى مع انجرار العديد من الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل. فقد أكد البيان الختامي لقمة الاتحاد الأفريقي الرابعة والثلاثين التي انعقدت في شباط 2021، دعمه للنضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأدان بشدة العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وبناء المستوطنات غير الشرعية[55].

ختاماً

مرت العلاقات الفلسطينية الأفريقية بفترات شد وجذب. ولكن ضمن انحياز أفريقي شبه مؤكد للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية وفي أروقة الاتحاد الأفريقي. إلا أن تتبع العلاقات مع أفريقيا يظهر أن الدول العربية كان لها دور مهم جداً في دعم الدبلوماسية الفلسطينية والتأثير على الدول الأفريقية في اتخاذ مواقف داعمة للحق الفلسطيني. إلا أنه يظهر أيضاً أن التخلي العربي عن القضية الفلسطينية وعقد اتفاقيات السلام مع إسرائيل أثر بشكل واضح على الدبلوماسية الفلسطينية وقدراتها، وعلى مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية. ولذلك، فمن المرجح أن تسهم موجة التطبيع العربي الجديدة مع إسرائيل وانشغال العرب بقضاياهم الداخلية وانقساماتهم البينية، في تمكين إسرائيل من زيادة تغلغلها ونفوذها وتأثيرها على دول القارة الأفريقية، وهو ما سينعكس سلباً على القضية الفلسطينية وقدرات الدبلوماسية الفلسطينية، وخصوصاً في القارة الأفريقية.

الهوامش

1 ميثم عبد الخضر جبار السويدي، العلاقات العربية الأفريقية 1937-1967، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17، 2013، ص 146.

2 مجدي حماد، «دور الجامعة العربية في التعاون العربي الأفريقي»، في مجدي حماد وعبده خليل، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، 31 كانون الثاني (يناير) 1992، ص 514.

3 محمد شهير العبسة، أفريقيا وقضية فلسطين، شؤون فلسطينية، عدد 201، كانون الثاني (يناير) 1990، ص 61.

4 المصدر نفسه، 62.

5 حماد، دور الجامعة، 515.

6 المصدر نفسه.

7 علي فياض، التجربة الدبلوماسية الفلسطينية: من حلم الدولة الديمقراطية إلى مأزق الحكم الذاتي، الدراسات الفلسطينية، العدد 27، المجلد 7، (صيف 1996)، 154.

8 انظر في باب أنثولوجيا في هذا العدد من شؤون فلسطينية كلمة الثورة الفلسطينية في المهرجان الثقافي الأفريقي الأول المنعقد بالجزائر بتاريخ 21 تموز (يوليو) 1969.

9 مشعان بن محمد الدعيج، التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية ومدى تأثير التعاون العربي الأفريقي من 1973 - 1982 على ذلك، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد 17،18، 1990، ص 38.

10 عبد السلام عمر عرقوب، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية من عام 1955 - 1984، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 14، (مارس) 2017، ص 373 - 378.

11 الدعيج، التغلغل الإسرائيلي، ص 39.

12 حماد، دور الجامعة، ص516.

13 كوني مورلاي، العلاقات العربية الأفريقية «رؤية إستراتيجية»، قضايا المستقبل، عدد3، (2005)، ص 26-25.

14 حماد، دور الجامعة، ص517.

15 المصدر نفسه.

16 العبسة، أفريقيا وقضية فلسطين، ص70.

17 المصدر نفسه.

18 المصدر نفسه، ص522-521.

19 فياض، التجربة الدبلوماسية، ص157.

20 أحمد قريع، صامد.. التجربة الإنتاجية للثورة الفلسطينية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007)، ص223.

21 المصدر نفسه، ص224.

22 صلاح الدين جابر، دبلوماسية التنمية: بيكا الفلسطينية مقابل ماشاف الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، ع277 (خريف 2019)، ص 126.

23 رشاد توام، النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر الوطني وأثره في القانون الدولي والعلاقات الدولية: التجربة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت- رام الله، 2011، ص69.

24 قريع، صامد.. التجربة، ص223.

25 المصدر نفسه.
26 توام، النشاط الدبلوماسي، ص69.
27 المصدر نفسه.
28 قريع، صامد.. التجربة، ص224.
29 أرشد حمزة حسن، العلاقات العربية الأفريقية 1967- 1973، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، مجلد 1، عدد 9، أيلول (ديسمبر) 2012، ص213.
30 سليمان الشُرفا، مذكرات سليمان الشُرفا «أبو طارق» أحد مؤسسي حركة فتح، (رام الله: دار طباق للنشر والتوزيع، 2021)، ص94.
31 المصدر نفسه، ص96.
32 المصدر نفسه.
33 السويدي، العلاقات العربية، ص149.
34 العبسة، أفريقيا وقضية فلسطين، ص71.
35 المصدر نفسه، ص72.
36 مورلاي، العلاقات العربية، ص 24-23.
37 حماد، دور الجامعة، ص528.
38 الشرفا، مذكرات سليمان، ص81.
39 المصدر نفسه، ص99.
40 كمال إبراهيم، عودة إسرائيل إلى أفريقيا 1990-1980، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 1، عدد 2 (ربيع 1990)، ص 242.
41 المصدر نفسه، ص 246-244.
42 العبسة، أفريقيا وقضية فلسطين، ص75.
43 المصدر نفسه.
44 فياض، التجربة الدبلوماسية، ص169.
45 إبراهيم، عودة إسرائيل، ص249.
46 العبسة، أفريقيا وقضية فلسطين، ص76.
47 المصدر نفسه.
48 جابر، دبلوماسية التنمية، ص123.
49 أمير مخول، النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا: من «شد الحزام» إلى الحزام والطريق»، قضايا إسرائيلية، عدد 80، كانون الثاني (يناير) 2012، ص17.
50 وكالة وفا، المالكي: 2014 عام تعزيز العلاقات الفلسطينية مع الدول الأفريقية. https://cutt.us/UuC2l
51 جابر، دبلوماسية التنمية، ص126.
52 المصدر نفسه، ص127.
53 المصدر نفسه.
54 صحيفة الشرق الأوسط، إلغاء القمة الأفريقية- الإسرائيلية في توغو، السلطة الفلسطينية: المعركة لم تنته بعد.. ومصادر إسرائيلية تعدها صفعة لنتنياهو. https://cutt.us/a57WR
55 وكالة صفا، مجلس العلاقات: بيان قمة «الأفريقي» أحبط اختراق التضامن مع فلسطين. https://cutt.us/4C4Ez